التعليم مؤشرا من مؤشرات التنمية
دراسة واقع المستوى التعليمي في مصر

م.م.ازهار سلمان هادي
كلية التربية الاصمعي / وحدة الابحاث المكانية
جامعة ديالى

الملخص

التعليم احد المتطلبات الاساسية للسكان، والذي يجب ان يوضع في اولويات الخطط التنموية، لأنه الرافد الذي يزود جميع مؤسسات الدولة بالكفاءات والخبرات. والجغرافية من الاختصاصات التي اتخذت من التعليم موضوعاً لبحوثها، إذ ان التعليم وما يضمه من مجتمع مدرسي يمثل قطاعاً كبيراً من السكان، وبما يتطلبه من مؤسسات تعليمية تشكل علامة بارزة على مظهر الارض الحضاري وبما يتعلق بتوزيع تلك المؤسسات من امور تشكل مادة اولية للبحث الجغرافي[١].

تناول البحث التعليم مؤشرا من مؤشرات التنمية متخذاً من مصر حالة دراسية، إذ اعتمد على احد الاساليب الاحصائية وهو-التحليل العاملي- في تحقيق النتائج، وهو اسلوب معتمد من قبل الجغرافيين في الدراسة. وبالاعتماد على هذا الاسلوب الاحصائي امكن رسم الخارطة التعليمية للمحافظات المصرية (الاثنتي عشر) من خلال تحليل المتغيرات قيد الدراسة والبالغ عددها تسعة متغيرات(إذ ضم المتغير السابع ثلاثة مؤشرات) وهي:

١- القيمة الاجمالية لدليل التعلم على مستوى المحافظة.
٢- معدل القراءة والكتابة للسكان الذين تزيد اعمارهم عن ١٥ سنة.
٣- نسبة القيد الاجمالية لجميع المراحل الدراسية.
٤- معدل الامية بين البالغين.
٥- الحاصلون على مؤهل تعليمي متوسط.
٦- نسبة القيد الاجمالية للمرحلة الابتدائية (معدل الالتحاق في الصف الاول)
٧-مؤشرات تعليمية معدل(تلميذ/معلم وطالب/مدرس وتلميذ/صف و طالب/صف). إذ قلصت هذه المتغيرات العشرة الى عاملين الاول سمي بـ(عامل مستوى التعليمي) والثاني(عامل الالتحاق بالتعليم الاساس).

ولأجل التعمق قليلاً في تأشير الفروقات في التعليم بين الريف والحضر في المحافظات قيد الدراسة اجريت مقارنة بين المناطق الحضرية مع بعضها والريفية مع بعضها وباعتماد الاسلوب الاحصائي نفسه في التحليل، واخيراً ولمعرفة مدى التباين في المستوى التعليمي بين المناطق الحضرية والريفية اعتمد معامل ارتباط سبيرمان لمعرفة تلك لعلاقة.

مشكلة الدراسة

وجود فرق واضح في المستوى التعليمي بين الريف والحضر بين المحافظات في مصر

الهدف

تحديد حجم المشكلة من خلال الإجابة عن الأسئلة الآتية:

١- هل هناك تباين مكاني في مؤشرات مستوى العليم.

٢- ما نمط هذا التباين.

٣- كيف يختلف نمط التعليم بين الريف والحضر.

الفرضية

١- إن التباينات المكانية للمتغيرات المفردة تعكس بمجموعها نمطاً مكانياً .

٢- إن التباين بين الريف والحضر ليس شاملاً بل يتحدد في عدد من المؤشرات التعليمية .

منهجية الدراسة

١- تأشير التباين المكاني باعتماد متغير واحد .

٢- تأشير تباين النمط باعتماد التحليل ألعاملي.

٣- تحديد مدى التباين باعتماد معامل ارتباط الرتب لـ (سبيرمان).

٤- المقارنة بين الأنماط.

المدخل النظري

تسعى الدول إلى تحقيق الرقي ولرفاه لأبنائها وان أهم الجوانب التي تعني بتوفيرها لهم هو تحقيق صحة وتعلم أفضل ودخل يمكنهم من الحصول على حاجاتهم الأساسية ، حتى أصبحت هذه الجوانب معايير أساسية يقاس من خلالها مدى التقدم الذي حققته الدولة في مجال التنمية ولاسيما بعد ما اصدر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أول تقرير دولي عن التنمية البشرية **(والذي يقيس الانجازات التنموية للدولة مقارنة بالدول الأخرى)**، ثم اتسع نطاق هذه التقارير وأصبحت تعد تقارير تنمية بشرية وطنية وهي**(تقيس مقدار ما أنجزته الدولة من تنمية مقارنة بين محافظات الدولة الواحدة)**، ثم دعت الحاجة إلى إعداد تقارير تنمية بشرية محلية والتي تقيس (**ما أنجز من تنمية على مستوى القرية والمدينة على حدة ويقارنها بباقي وحدات المحافظة ذاتها)**[٢].

إن دليل التنمية البشرية بمستوياته الثلاثة يعد مقياساً مركباً يعكس المحصلة العامة التجميعية للأحوال الصحية والتعليمية والاقتصادية للسكان كما يعكسها مجموعة من الأدلة الفرعية التي يتكون منها ذلك الدليل حيث يقاس الدليل الفرعي للأحوال الصحية بمتوسط العمر المتوقع للفرد عند الميلاد، بينما يقاس الدليل الفرعي للتعلم بمعدل القراءة والكتابة للبالغين الذين تزيد أعمارهم عن (١٥سنة) ونسبة القيد الإجمالية لجميع المراحل إضافة إلى مؤشرات تكميلية أخرى إما الدليل الفرعي

الخاص بالأوضاع الاقتصادية فيقاس بمعدل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي مقرونا بالقوة الشرائية مقارنة بالدولار. وذلك إن دليل التنمية البشرية يعد مؤشراً عالمياً يحظا بالقبول والاستخدام من جانب مختلف الدول والمؤسسات الإنمائية ويحقق إمكانية القياس على مختلف المستويات (دولة، أقاليم، مدن، قرى،...إلى آخره) وإمكانية التعرف على ما بينهما من فجوات وتباينات[٣].

وبما إن التعليم احد الأركان الثلاثة التي يقاس بها مقدار التنمية فان متابعة العملية التعليمية المستمر والوقوف على الإخفاقات وتجاوزها يعد امراً ضروريا وملحا ليس على مستوى الدولة بشكل عام وحسب وانما يجب إن يتوسع ليشمل كل قرية ومدينة في الدولة لأن التعليم هو حق لكل مواطن وواجب على الدولة إن تحقق العدالة في توفير الفرص التعليمية لكافة مواطنيها، ومن الطبيعي إن مجتمع الدولة الواحدة متباين من مكان إلى أخر من حيث اتجاهاتهم وإمكانياتهم الفكرية والمادية وهذا بالتالي ينعكس على الوضع التعليمي في الدولة الواحدة وفي مدن أو قرى المحافظة الواحدة، إن معرفة الأسباب التي تؤدي إلى هذا التباين بين منطقة وأخرى في الدولة الواحدة تمكن من تلافيها وتحقيق تعليم عادل لكافة أبنائها.

ومن هذا المنطلق يعرض البحث مدى التباين في مستوى التعليم في المحافظات المصرية، وبين مدنها وقراها وما نمط هذا التباين معتمداً على بيانات دليل التنمية المحلية للمحافظات المصرية لعام ٢٠٠٥، ليبين مدى أهمية مثل هكذا تقارير في توفير بيانات يمكن للدارسين والباحثين وأصحاب القرار ومخططين الافادة منها للتعرف من خلالها على مدى التباين في مستوى التعليم بين منطقة وأخرى في الدولة وما أسباب هذا التباين في المستويات للعمل على تجاوزها وتقليص الفوارق وتوفير كل الإمكانيات من اجل تحقيق تعليم عادل لكافة أبناء الدولة وفي ابعد نقطة منها لإعداد جيل مثقف متسلح بالعلم يساهم في بناء وطنه وبالتالي يكون جزءا وعاملا مهما من عوامل تحقيق التنمية الشاملة للدولة وفي مختلف مجالاتها.

ويظهر هذا البحث مدى الفائدة الكبيرة التي يمكن الحصول عليها فيما لو أعدت مثل هكذا تقارير، والسؤال الذي يطرح نفسه هنا، هل بالإمكان إجراء مثل هكذا تقارير على مستوى المحافظات العراقية ؟ وهل الإمكانيات المادية والبشرية متوفرة لإنجازها؟. كما إن هذا البحث هو دعوة لكل أصحاب الاختصاص من الباحثين ومهما كانت تخصصاتهم إن تكون بحوثهم أكثر ارتباطاً بالبيئة وتنميتها، لكي يكون للجامعة دور أكثر فاعلية في تطوير المحافظة، من خلال تحديد المشكلات البيئية فيها وتحديد أسبابها ووضع حلول مقترحة لحلها.

مفهوم التنمية

قبل التعرف على مفهوم التنمية بمفهومها الشامل لابد أن نحدد الفرق بينها وبين النمو والتطور ، فمفهوم النمو (Growth) يعني الزيادة الحاصلة في السكان وفي الثروات المتاحة مثلاً، كما انه الزيادة الحاصلة خلال فترة أو فترات طويلة من الزمن لمؤشر ما في بيئة ما[٤]. أما مصطلح التطور فأنه محدد وغالباً ما يستخدم في العمل المؤسسي أو على نطاق مؤسسة واحدة[٥].

وأن للتنمية علاقة بالتخطيط، إذ أن التخطيط يتلازم مع كل جهد للفرد أو الدولة كسلوك تلقائي، ولكنه في غالب الأحيان لا يكون ذا أثر فعال إلا عند ما يكون مجهوداً هادفاً من اجل التنمية الشاملة لرفاهية الفرد والمجتمع ولو استرجعنا العناصر الرئيسية للتخطيط لتعرفنا على وجه الصلة بينه وبين التنمية، فالتخطيط يعني اختيار مسار محدد من السياسات كما يعنى أيضاً تخصيص ميزانيات وموارد معينة لإنجاز الخطط. ويعني أيضاً تحقيق الأهداف المحددة لتناسب طموحات الدولة كما يعني التفكير المستقبلي لتحقيق الأهداف على مراحل حسب حجمها، وبهذا يتضح إن التنمية والتخطيط متلازمان فالتنمية هي أهداف طويلة المدى ويتم تحقيقها على مراحل عبر خطط تنموية محددة تراجع بعد كل فترة. أن مراجعة التراث العلمي حول موضوع التنمية تظهر التنوع والتباين الشاسع في مفهوم التنمية، فقد حدد مفهوم التنمية تاريخياً بمدى تطور الدول في الجانب الصناعي وذلك يعود بشكل رئيس لكون كل من كتب عن التنمية ينتمي إلى مجموعة الدول الصناعية والذين يسمون بالعالم الأول وبذلك ربط المفهوم بمدى تطور قدرة الدول والشعوب على النمو وتوفير وسائل العيش الكريمة من مصادر طاقة وإنتاج وغذاء وكماليات وغيرها. فالتنمية بتعاريفها المختلفة هي عبارة عن تغيرات شاملة ومتواصلة من حسن إلى أحسن للقوى البشرية والمادية على مختلف المستويات المعيشية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها، تسير في اتجاه محدد لتحقيق غايات لأهداف مرسومة مسبقاً، وبهذا تكون التنمية عملية تغير اجتماعي مقصود تؤدي إلى ظهور تغيرات في الكثير من النظم السائدة في المجتمع ومنها النظم الاقتصادية والاجتماعية والسلوك الإنساني. أما المفهوم الاقتصادي والإداري للتنمية فيقول أن التنمية الحقيقية للشعوب هي تلك التي تقوم على تطوير المركز للقدرات الخاصة والمهنية للفرد لأن البشر هم الثروة الحقيقية للشعوب. وهناك أيضاً التعريف المعرفي للتنمية والذي مفاده إن المجتمع ينمي مصادره البشرية بالتعليم والتدريب لأفراده من اجل التنمية في هذا المجتمع. أي أن التنمية الحقيقية تكون بالاستثمار في تطوير وتنمية الإنسان والذي بدوره يقوم بتنمية مجتمعه[٦].

وقد عرفت التنمية أيضا بأنها تعبئة الموارد وتوجيه الجهود من اجل توسيع خيارات الناس والمقصود بالخيارات الفرص المنتقاة في ميادين أساسية للحياة الإنسانية من أهمها الحصول على دخل أكبر وزيادة التعليم وزيادة توقعات الحياة نتيجة للرعاية الصحية، وإيجاد البيئة النظيفة، وتحقيق الحرية السياسية وحماية حقوق الإنسان. والتنمية بهذا المفهوم تختلف عن النمو الاقتصادي الذي يهدف إلى زيادة الإنتاج ورفع معدلاته والتي يعبر عنها بالناتج المحلي الإجمالي، والجانب الاقتصادي هو عنصر مهم من عناصر التنمية ولكن لا يمثل العنصر الوحيد فيها[٧].

وقد خرجت دراسات للأمم المتحدة للسنوات ١٩٥٠-١٩٥٦عن أوضاع التنمية بالتعريف القائل أن عمليات التنمية هي التي يمكن عن طريقها توجيه جهود المواطنين والحكومة لتحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية في المجتمعات المحلية ومساعدتها على المساهمة في تقدم المجتمع بأقصى طاقة ممكنة . وجاء آخر بتعريفه للتنمية بأنها التطوير على المستوى الوطني أو الإقليمي أو القومي بأبعاد

شاملة كاملة تبدأ بالاقتصاد وتنتهي بالبشر. أما عيسان فيقول إن لا تبدأ بالاقتصاد بل بالتربية والتدريب لان تطور الاقتصاد لا يمكن أن يتحقق ألا إذا وجدت الكوادر المؤهلة القادرة على أدارة مؤسساته وتطويرها فنياً وتقنياً وعلمياً[٨]. ومن اجل ذلك ظهر تيار فكري حديث يدعو لإعادة النظر في خطط التنمية الشاملة للدولة على أساس إن هذه الخطط التنموية تصمم بحيث يكون الهدف الأساسي هو التنمية البشرية بالمقام الأول وان التطور المادي والاقتصادي والصناعي يأتي بعد بناء قاعدة عريضة من ذوي التأهيل العالي من المواطنين. وقد تبنت بالفعل الكثير من الدول هذا المسار مما أعاد خلط الأوراق فيما يسمى بتصنيف الدول تنمويا حسب المعايير الدولية السائدة والذي أدى بدوره إلى إيجاد معايير جديدة لتصنيف الدول تنموياً[٩].

مفهوم التنمية البشرية

يعتقد الكثير إن مؤشر التنمية هو من معايير التمدين أو المدينة، وهو ما يعرف النمو الحضري ومدى ما تسجله الدول أو الأمم من علامات التنمية الحضرية المبينة بشكل خاص كالمدن والطرق والجسور والسدود والمطارات والمصانع وغيرها. وبذلك أصبح الانجاز المادي هو المؤشر على التنمية في تجريد خالص للجانب المادي ناسين أو متناسين الجانب البشري والذي هو الباعث الحقيقي لكل المنجزات. فالقيمة الحقيقية كمؤشر للرقي البشري أو الحضاري تمكن في مدى نمو الجانب المعرفي والخبراتي للإنسان ولذلك نجد الكثير من المنظمات الدولية حاليا قد اعتمدت أسلوبا حديثا لقياس نمو الدول، وان احدث مؤشر للتنمية اعتمدته هيئة الأمم المتحدة في عام ١٩٩٠ هو مؤشر التنمية البشرية (H D I)، Human Development Index)، والذي يعتمد بشكل رئيس على الحالة التعليمية أو المستوى التعليمي للشرائح السكانية في الدول ، وقد ظهرت بعد ذلك بعض المنظمات ذات الأهداف الخاصة وغير الرسمية أساليب أخرى متعددة لقياس التنمية في دول العالم تعتمد بشكل رئيس على عدد من المنجزات البشرية منها الحالة التعليمية ومستوى المعرفة والحالة الاجتماعية والأسرية وغيرها من الخصائص السكانية الأخرى[١٠].

وأخيرا فأن المفهوم العام للتنمية البشرية يمكن يعبر عنه (عملية تغير ارتقائي، مخطط للنهوض الشامل بجودة حياة الناس في مختلف جوانبها يشارك فيها الناس بعدالة، لتحمل أعبائها وتقاسم فوائدها[١١].

التعليم والتنمية

التعليم حق من حقوق الإنسان الأساسية وهو غاية في ذاته وإشباع حاجة يحتاج إليه البشر لتمكنهم من ممارسة حياتهم وأدوارهم ألأساسية المختلفة على نحو أفضل، والتعليم كذلك من العوامل المهمة لإزالة الفقر ومكافحته عن طريق منح ألناس مهارات تزيد من قدرتهم على الكسب والحصول على فرص عمل أفضل، ويزود التعليم ألإنسان بالقدرة على التواصل والانتماء ألفعال للمجتمع ومقاومته التهميش والعزل[١٢].

فالتعليم يتوجه لبناء ألإنسان وهو قلب عملية العمران والتنمية تغذيه ويتغذي منها. والعبرة في جميع حالات التقدم والازدهار لا تكمن في مجرد توافر مصادر الثروة الطبيعية أو المالية وإنما ألمهم هو قدرة البشر على توليد الثروة وخلق مصادرها وأساليب نموها. وإذا كانت الموارد الطبيعية قابلة للنضوب، فأن البشر الذي كرمه الله فهو مورد لا ينضب فكراً وعملاً وتنظيماً وإرادة. وفي عالم اليوم والغد لا تمايز بين الشعوب بمجرد امتلاك الثروة والسلاح او المواد الخام، كما كان الشأن فيما مضى، وإنما أصبح التمايز بينها فيما تمتلكه من قوة المعرفة ورصيدها المتجدد. ومن ثم يجيء الاهتمام بقياس (مخزون الناتج المعرفي) بدلاً من معدلات (نمو الناتج المحلي الإجمالي) في تقيم مواقع الدول من امتلاك مصادر القوة ومن ثم جاءت الصحوة الدافعة إلى عمليات التنمية البشرية هدفاً ووسيلة لكي تحتل مواقع الصدارة في جهود التنمية والارتقاء الإنسان في مختلف أرجاء العالم ، ويجيء دور التعليم المعنى بالإنسان وتكوينه في القلب من احتياجات التنمية كما قد يمثلا احد أهم الحلول في تجاوزها. وهو يمثل مشكلة حين يسود الجمود وقصور التجديد في مناهجه وكتبه ومعلميه وبيئاته المؤسسية مقتصراً في طمأنينة وسكونه إلى المعارف التقليدية، والى أنماط حياته ومفاهيمه وحراكه على ما وجدنا عليه أبائنا ونظمناً وأفكارنا السائدة. ويمثل حلاً من حلول التنمية حين تفتح العقول ويشق الطريق أمام المتعلم للتفكير[١٣].

أن للتعليم دورا في التنمية المستدامة ، بمعنى أن يكون للمتعلم دور في قضايا المجتمع إذ لابد أن يلمسها المواطن ويفكر ويحلل ويتحاور معها وهكذا يصنع شيئاً في مجتمعه وواقعه، وهذا يتطلب تطوير المناهج الدراسية التي تعكس المواضيع الحياتية والتي يعيشها المواطن كل يوم (صحة، زراعة، مياه، صرف صحي، المرأة) فعلى سبيل المثال عندما تدرس الجغرافيا أنهارا ومياها وسدودا هي في الحقيقة كيف يؤثر السد على المحاصيل الزراعية وعلى حياة الفرد وكيف تؤثر على الحياة. إذ أن الاتجاه الحديث في التعليم ينشد إلى خروج التعليم من إطاره المدرسي وأن الاتجاه الحديث في التعليم ينشد إلى خروج التعليم من إطاره المدرسي وأن يربط بحياة الفرد،يتعلم من خلاله كيفية اكتساب مهارات تمكنه من العيش بطريقة أفضل، فالتعليم المدرسي ليس تعليم الحروف الهجائية والقدرات الحسابية بل أن هناك مهارات أخرى يجب أن يتعلمها الفرد، كيف يعيش حياة صحية أفضل، وكيف يتبنى طرق ومهارات تمكنه من التعامل مع بيئته[١٤].

أن ما تتطلبه التنمية هو ليس كم المتعلمين وإنما هو ما يجنيه المتعلمون من تعلمهم، فالتنمية البشرية هي الرافد والمرتكز الأساسي لجميع جوانب التنمية الأخرى ومنها التنمية المستدامة، والبشر هو العنصر المحرك لتلك الجوانب، وهذا يتطلب تحسين مستوى العملية التعليمية بكافة مراحلها وجوانبها (منهج، أسلوب، معلم) فالمنهج الدراسي يجب إن يربط بالبيئة أو إضافة مناهج يتعلم الفرد من خلالها كيفية التعامل مع البيئة بجوانبها المختلفة، وان يبتعد المعلم عن إتباع أسلوب الحفظ للمادة، وإنما أن يقوم دائما بتوجيه التلاميذ إلى كيفية استثمار ما يتعلموه عند خروجهم إلى البيئة وتعاملهم معها.

إن التنمية تحتاج إلى تضافر الجهود، وان التربويين بيدهم مفاتيح جميع جوانب التنمية لأنهم هم المصدر الممول للكفاءات البشرية بكافة مستوياتها فبنجاح العملية التعليمية تنجح العملية التنموية بكافة جوانبها، وبفشلها تفشل بكل الجوانب.

مؤشرات دليل التعليم

إن المؤشرات التي تقيس الجانب التعليمي كثيرة ومتنوعة فبالإمكان قياس التعليم من جوانب مختلفة فبعض المؤشرات تعطي صورة عن الواقع التعليمي العام للدولة وبعضها تقيس مدى كفاءة الخدمة التعليمية التي تقدمها الدولة لمواطنيها.

وقد وضع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مقياساً دولياً ينصب اهتمامه على العنصر البشري باعتباره هدف التنمية وأداة تحقيقها في آن واحد وهذا المقياس هو ما يعرف بدليل التنمية البشرية وهو المحصلة النهائية لدليل (الصحة، التعلم، الناتج المحلي الإجمالي) وبهذا يظهر إن التعليم هو ركن أساسي من أركان التنمية البشرية ومن خلال هذا الدليل يقيس مؤشرين هما[١٥].

١- معدل القراءة والكتابة لدى البالغين (١٥سنة فأكثر)
٢- نسبة القيد الإجمالية لجميع المراحل التعليمية .

وفي السنوات الأخيرة تطورت العديد من المعايير والمؤشرات لقياس التنمية البشرية للدول، فبالرغم أهمية دليل التنمية البشرية الصادر عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة بمكوناته الفرعية الثلاثة إلا انه يعد غير كاف من وجهة نظر كثير من المعنيين، وبالتالي ظهرت اجتهادات لاستكمال هذا الدليل بمكوناته الفرعية الثلاث بإضافة مؤشرات تكميلية تسهم في إعطاء صورة أكثر اتساعاً وعمقاً لحالة التنمية البشرية وتتضمن تلك المؤشرات التكميلية بعض الجوانب الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية والصحية والتعليمية.

وبما ان التعليم يحتل مكانة متميزة في مفهوم التنمية البشرية فقد توسعت مؤشرات قياسه وأضيفت مؤشرات تكميلية أخرى لقياسه منه.

١- نسبة الأمية بين البالغين (١٥سنة فأكثر).
٢- نسبة الحاصلين عل مؤهل متوسط أو اعلى.
٣- نسبة القيد الإجمالية بالعليم الابتدائي.

إضافة إلى مؤشرات تقيس مدى كفاءة وجودة العملية التعليمية منها

١- نسبة عدد التلاميذ للمعلم الواحد.
٢- نسبة عدد الطلبة للمدرس الواحد.
٣- نسبة عدد التلاميذ إلى الصفوف.
٤- نسبة عدد الطلبة إلى الصفوف.

حالة دراسية

مصر احد الأقطار العربية تقع في الجزء الشمالي الشرقي من قارة إفريقيا تطل على البحر المتوسط من الشمال والبحر الأحمر من الشرق، تقدر مساحة أراضيها

بحوالي مليون كيلومتر مربع وعدد سكان أكثر من ٥٤ مليون نسمة تقسم مصر إداريا إلى (٢٦) محافظة يتركز القسم الأكبر منها في منطقة الدلتا. ومنذ إن أعلن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تقريره الأول عن التنمية البشرية عام ١٩٩٠، كانت مصر احد دول العالم التي تبنت الجيل الثاني من هذه التقارير حين اصدر تقريرها الوطني الأول عام ١٩٩٤، ثم عمدت على أعداد تقريرها المحلي لتنمية البشرية عام ٢٠٠٣ وضم سبع محافظات مصرية، واستمر العمل من اجل ان يغطي التقرير باقي المحافظات إذ أصدرت عام ٢٠٠٥ المجموعة الثانية من تقريرها المحلي الثاني والذي شمل ١٢ محافظة مصرية وهي (البحيرة ، الغربية ، الدقهلية ، المنيا، أسوان، مطروح ، بني سويف ، الجيزة ، شمال سينا ، سوهاج ، قنا ، الإسماعيلية) وبيانات هذا التقرير والمحافظات هي التي شملها موضوع البحث ...

التحليل الإحصائي لواقع التعليم في المحافظات المصرية:

بالتحليل الإحصائي يمكن رسم خارطة تعليمية للمحافظات المصرية (الاثنى عشر) ، من خلال تكتيل مجموعة المتغيرات قيد التحليل والبالغ عددها تسعة متغيرات وهي:

١- القيمة الإجمالية لدليل التعليم على مستوى المحافظة.
٢- معدل القراءة والكتابة للسكان الذين تزيد أعمارهم عن ١٥ سنة.
٣- نسبة القيد الإجمالية لجميع المراحل الدراسية .
٤- معدل الأمية بين البالغين .
٥- الحاصلين على مؤهل تعليمي متوسط.
٦- نسبة القيد الإجمالية للمرحلة الابتدائية (معدل الالتحاق في الصف الأول).
٧- مؤشرات تعليمية (تلميذ/ معلم، طالب/ مدرس، تلميذ/ صف، طالب/ صف).

وقد اعتمد التحليل العاملي في تكتل هذه المتغيرات ورسم الخارطة التعليمية التحليل ألعاملي هو أسلوب إحصائي معتمد في الدراسات الجغرافية، لقدرته في تحديد الأنماط الجغرافية و توزيعها حسب العلاقات القائمة بين المتغيرات المرتبطة بالظاهرة الجغرافية المدروسة، وهو أسلوب يؤدي إلى تقليص حجم البيانات دون فقدان شيء ومنها، وباعتماد هذا الأسلوب الإحصائي قلصت المتغيرات التسعة إلى عاملين.

العامل الأول: عامل المستوى التعليمي

فسر هذا العمل (٦٣.٤%) من مجموع التباين في مجموعة المتغيرات وقد سجل ارتباطاً قوياً مع ثمان متغيرات من مجموع المتغيرات التسعة كان أعلاها نسبة الأمية بين البالغين (٠.٩٤٧) ومعدل القراءة والكتابة (-٠.٩٤٧) ودليل التعلم على مستوى المحافظة (- ٠.٩٢٧) والحاصلين على مؤهل متوسط (-٠.٨٩٦) ثم معدل طالب / صف (٠.٨٦٢) وتلميذ /صف (٠.٨٥٢) ومعدل طالب / مدرس(٠.٨١١) وتلميذ /معلم (٠.٦٩٩). ونظراً لارتفاع الارتباط بين هذا العامل والمتغيرات التي تشير إلى مستوى التعلم في المحافظة عموماً فقد سمي هذا العامل (بعامل التعليم) .

وعلى أساس هذا العامل فقد صنفت منطقة الدراسة إلى خمسة أقاليم ، شمل الإقليم الأول محافظة البحيرة وكانت ذات مستوى تعليمي منخفض ولعل مرد ذلك

لكونها محافظة ريفية إذ تشكل فيها نسبة السكان الريفيين (٨٠.٧٥٪)من مجموع سكان المحافظة، إذ كانت القيمة الإجمالية لدليل التعلم فيها(٠.٦٢٩) ومعدل القراءة والكتابة (٥٨.٦٪)، ونسبة الأمية بين البالغين(٤١.٤٪) والحاصلين على مؤهل متوسط (٢٠.٣ ٪) ومعدل تلميذ / معلم (٢٤.٢) وطالب/ مدرس(٢٧.٢) وتلميذ / صف(٤٠.٣) وطالب/ صف (٤٥.٣)، بينما نجد هذه النسب كانت أعلى في الإقليم الخامس الذي صنف ضمن المناطق الأفضل تعليماً وشمل محافظة (شمال سيناء) إذ كانت القيمة الإجمالية لدليل التعليم (٠.٨١٦) ومعدل القراءة والكتابة(٨٤.٢ ٪) ونسبة الأمية بين البالغين (١٥.٨ ٪) والحاصلين على مؤهل متوسط (٥٣.٦٪)، ومعدل تلميذ/ معلم (١٢.٩) وطالب / مدرس (١٠.٦) وتلميذ / صف (٢٦.٤) وطالب / صف (٢٩.٨)، إذ إن الأفضلية بمستوى التعليم للإقليم الخامس جاءت نتيجة قلة عدد السكان إذ بلغ عددهم (٢٨٨٨) نسمة فقط، يقابله (٤.٧١٦٣مليون) نسمة هو عدد سكان محافظة البحيرة .أما الإقليم الثاني فصنف ضمن المناطق الأقل حظاً في التعليم وشمل محافظات (الغربية ، الجيزة ، بني سويف ، المنيا ، سوهاج ، قنا) فمحافظات (الغربية ، بني سويف ، المنيا) فبالإضافة إلى كونها مناطق ريفية ،متاخمة للعاصمة والمناطق السياحية مما يؤدي إلى اتجاه السكان إلى العمل في مجال الخدمات في تلك المناطق وترك الدراسة للكسب المادي الكثير الذي يحصلون عليه.

أما محافظة الجيزة فبالرغم من كونها حضرية ترتفع فيها نسبة السكان الحضر عن (٥٩%) إلا أنها صنفت ضمن المناطق ذات مستوى تعليمي واطئ وهذا يعود إلى كونها منطقة سياحية تؤدي إلى اتجاه أبناءها إلى ترك التعليم والعمل في خدمات السياح ، أما محافظات (قنا وسوهاج) فهي محافظات ريفية بعيدة عن العاصمة يؤدي إلى قلة نسبة السكان المتعلمين فيها.

وشمل الإقليم الثالث محافظات (الدقهلية ومطروح وأسوان) وصنفت ضمن المناطق جيدة التعليم نسبياً وان محافظات (مرسى مطروح وأسوان) صنفت بكونها جيدة نسبياً لكونها قليلة السكان إذ يبلغ عدد سكان محافظة مطروح (٢٥٩٤نسمة) أما أسوان فبلغ (١٠٨٦٤نسمة). وشمل الإقليم الرابع محافظة الاسماعلية وهي تقع إلى الشرق من القاهرة وتمتاز بتساوي نسبة السكان الحضر والريف فيها، إذ بلغت القيمة الإجمالية لدليل التعليم (٠.٨٤٠) ومعدل القراءة والكتابة (٨٦.٥%) ونسبة الأمية بين البالغين (١٣.٥%) والحاصلين على مؤهل متوسط (٣٤.٣%) ومعدل تلميذ / معلم (١٩.٥) وطالب/مدرس (١٨.٤).

خارطة (١) مستوى التعليم في المحافظات المصرية

المصدر / من عمل الباحثة ، بالاعتماد على نتائج التحليل الاحصائي

العامل الثاني: لالتحاق بالتعليم الأساس

فسر هذا العامل (١٨%) من مجموع التباين في مصفوفة المتغيرات وقد سجل هذا العامل ارتباطاً قوياً مع ثلاثة متغيرات كان أعلاها معدل الالتحاق في الصف الأول (-٠.٨٧٥) ثم نسبة القيد الإجمالية (٠.٧٨٠) ومعدل تلميذ / معلم (-٠.٥٣٩)، ولشدة الارتباط بين هذا العامل والمتغيرات التي تتعلق بالتعليم بالمرحلة الابتدائية سمى هذا العامل(معدل الالتحاق بالتعليم الأساس).

وباعتماد هذا العامل صنفت منطقة الدراسة إلى أربعة أقاليم شمل الإقليم الأول محافظات (قنا، أسوان، غربية، دقهلية) والإقليم الثاني شمل محافظة(سوهاج) وكلا الإقليمين صنفا ضمن المناطق الأقل حظاً من حيث أعداد الملتحقين في التعليم الابتدائي إذ كانت نسب الالتحاق (٧٤.٢، ٧٦.٨، ٧٧.٣، ٧٨.٦)٪ في محافظات الإقليم الأول على التوالي، وفي الإقليم الثاني (٨٣.١٪) وذلك يعود لكونها مناطق بعيدة عن العاصمة يغلب عليها الطابع الريفي وهذا يؤدي إلى قلة وعي السكان بأهمية التعليم مما يؤدي إلى عدم تسجيلهم لأبنائهم ولاسيما الإناث منهم، أو تأخر سن الالتحاق في التعليم، وعلى الرغم من قلة عدد الملتحقين في سن التعليم الابتدائي في هذين الإقليمين، ألا إن نسبة الالتحاق الإجمالية فيها مرتفعة وهذا يعني قلة الطلبة المتسربين من التعليم في المراحل الدراسية الأخرى وذلك يعود إلى كونها مناطق بعيدة عن العاصمة والمناطق السياحية التي تتوفر فيها فرص العمل إذ تراوحت نسبة القيد الإجمالية لجميع المراحل مابين(٧٩.٥ - ٨٩)٪ في الإقليم الأول و(٧٦.٢٪) في الإقليم الثاني

أما الإقليم الثالث فشمل محافظات (الجيزة، بني سويف، البحيرة، الاسماعلية، شمال سينا) والإقليم الرابع شمل محافظات (المنيا ومطروح) وامتاز الإقليمين بكونهما الأفضل من حيث إعداد الملتحقين بالتعليم الابتدائي إذ تراوحت نسبة

الالتحاق في الإقليم الثالث مابين (٨٣.٣ -٩٣.١)٪ وفي الإقليم الرابع كانت نسبة الالتحاق (٨٧٪) في محافظة المنيا و(٩٩.١ ٪) في محافظة مطروح ولكن في نفس الوقت تقل نسبة الالتحاق الإجمالية في هذين الإقليمين إذ تراوحت مابين (٦٦.٦- ٧٩.٢)٪ في محافظات الإقليم الأول، وكانت نسبة القيد الإجمالية في محافظة مطروح (٧٥.٨٪) وفي محافظة المنيا (٦٩.٥٪) وذلك لكون محافظات هذين الإقليمين قريبة من العاصمة والمناطق السياحية، أو إن بعضها هي مناطق سياحية وهذا يعني توفر فرص عمل في المجالات الحرفية والخدمات مما يؤدي إلى ترك الطلاب للمداس والعمل في هذه المجالات.

كان هذا عرضاً على مستوى المحافظة ومن الضروري التعمق قليلاً لتأشير الفروقات في التعليم بين الريف والحضر في المحافظات قيد البحث ولنبدأ بالمقارنة بين حضر المحافظات ومن ثم المقارنة بين ريف المحافظات.

خارطة (٢)معدل الالتحاق بالتعليم الابتدائي في المحافظات المصرية

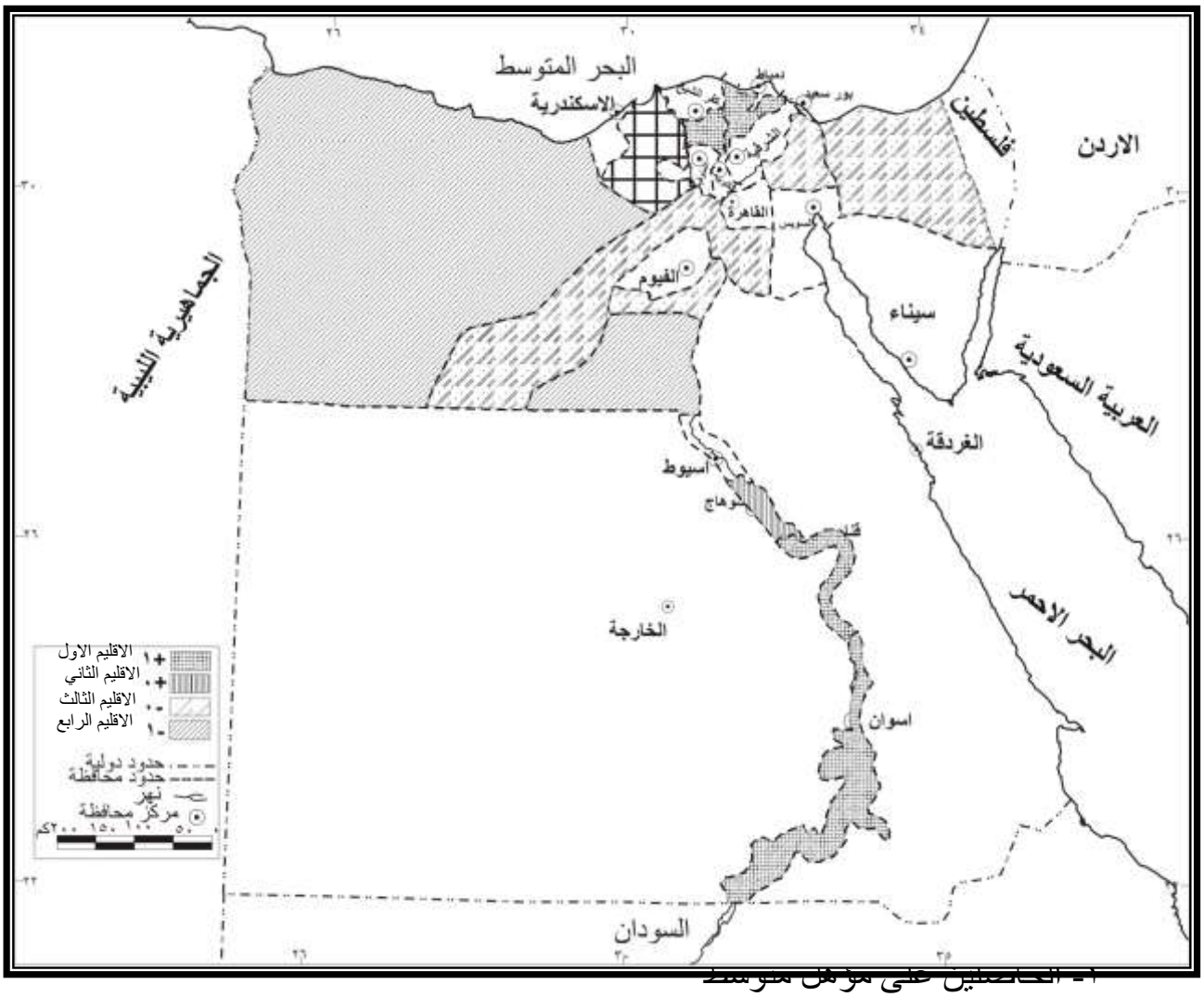

١- الحاصلين على مؤهل متوسط

٤- نسبة القيد لجميع المراحل الدراسية.
٥- نسبة القيد الإجمالية في التعليم الابتدائي (معدل الالتحاق في الصف الأول)
٦- معدل (تلميذ/ معلم ، طالب / مدرس ، تلميذ / صف ، طالب / صف) .
وباستخدام التحليل ألعاملي قلصت المتغيرات التسعة إلى عاملين وهما:

العامل الأول: عامل مستوى التعليم في الحضر

فسر العامل الأول (٥٤.٢٩٧%) من التباين الكلي في مجموعة المتغيرات ، وقد سجل هذا العامل ارتباطا قويا مع بعض المتغيرات : وهي نسبة الأمية بين البالغين (٠.٩٠١) ومعدل القراءة والكتابة (٠.٨٩٩) والحاصلين على مؤهل متوسط (-٠.٦٩٢) ومعدل تلميذ / معلم (٠.٦١٠) وطالب / مدرس (٠.٨٧٠٩) وتلميذ / صف (٠.٩١٠) وطالب / صف (٠.٩٠٠) وسمي هذا العامل (بمستوى التعليم في الحضر) لارتباطه بمتغيرات تعكس مستوى التعليم العام. ومن خلال هذا العامل صنفت منطقة الدراسة إلى خمسة أقاليم، الإقليم الأول صنف ضمن المناطق الأقل حظاً في التعليم وكان من نصيب محافظة البحيرة وقنا إذ كانت نسبة الأمية بين البالغين (٢٨.٣و٣١.٣)٪ على التوالي ومعدل القراءة والكتابة بين البالغين (٧١.٧ و٦٨.٧)٪ والحاصلين على مؤهل متوسط (٣١.٥ و٣٣.٢)٪، ومعدل تلميذ / معلم (٢٤.٥و٢١) وطالب / مدرس (٢٦.٨ و٤٢.٤) وتلميذ / صف (٤٠.٨و٤٠.٧) وطالب / صف (٤٤.٧ و٤٤.٢) في كلا المحافظتين على التوالي،

بينما كان الإقليم الرابع الأفضل بمستوى التعليم وشمل محافظة شمال سينا إذ كانت نسبة الأمية بين البالغين(١٠.٤٪) ومعدل القراءة والكتابة بين البالغين (٨٩.٦٪) والحاصلين على مؤهل متوسط (٦٦.٢٪) ومعدل تلميذ / معلم (١٣) وطالب / مدرس(١٠.٧) ومعدل تلميذ / صف (٢٦.٦) وطالب / صف (٢٩.٨). وصنف الإقليمان الثاني والثالث ضمن المناطق الجيدة بمستوى التعليم إذ شمل الإقليم الثاني المناطق الحضرية لكل من محافظات (المنيا ،الغربية ، الجيزة ، بني سويف، سوهاج ، قنا) وضم الإقليم الثالث المناطق الحضرية لمحافظات (الاسماعلية ، مطروح، أسوان، الدقهلية).

خارطة (٣) مستوى التعليم في الحضر

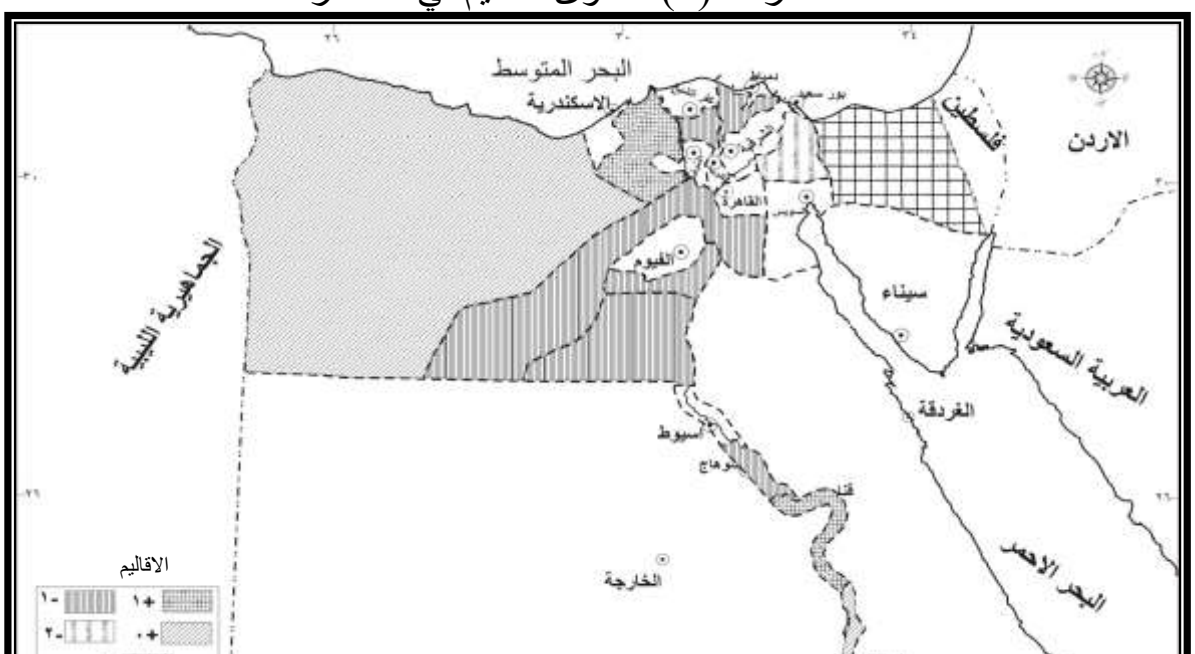

المصدر / من عمل الباحثة ، بالاعتماد على نتائج التحليل الاحصائي

العامل الثاني :- عامل الالتحاق بالتعليم الابتدائي

أما العامل الثاني والذي فسر (٢٥.٥٤ ٪) من التباين الكلي مجموعة المتغيرات وقد كان هذا العامل أكثر ارتباطاً مع معدل الالتحاق في الصف الأول (٠.٩٢٥) وله ارتباط أيضا مع نسبة القيد لجميع المراحل (-٠.٨٦٢) ومعدل تلميذ/ معلم (٠.٦٨٥) ، وقد سمي هذا العامل (عامل الالتحاق بالتعليم الابتدائي في الحضر) لشدة ارتباطه بمعدل الالتحاق لهذه المرحلة.

وبناءاً على هذا العمل صنفت منطقة الدراسة، إلى أربعة أقاليم، الإقليم الأول صنف بكونه الأفضل بمستوى التعليم الابتدائي وشمل محافظات (المنيا ومطروح) إذ كانت نسبة الالتحاق بالتعليم الابتدائي(١٠١ ،١٠٢.٣)٪ والإقليمان الثاني والثالث صنفا بكونهما جيدين من حيث نسبة الالتحاق بالتعليم الابتدائي وشمل المناطق الحضرية في محافظات (البحيرة ، سوهاج ، الإسماعيلية، الجيزة ، بني سويف) إذ تباينت نسبة الالتحاق في التعليم الابتدائي فيها مابين (٨٨.٢ ، ٩٥.٨)٪ في الإقليم الثاني، والمناطق لحضرية في محافظة شمال سيناء في الإقليم الثالث إذ كانت نسبة الالتحاق في التعلم الابتدائي فيها (٩٤٪)، إما الإقليم الرابع فشمل محافظات (الغربية، دقهلية، قنا، اسوان) وهي الأقل حظاً من حيث معدل الالتحاق بالتعليم الابتدائي إذ تراوحت نسبة الالتحاق في الصف الأول الابتدائي ما بين (٧٧.٢ و٨٠)٪

خارطة (٤) معدل الالتحاق بالتعليم الابتدائي في المناطق الحضرية

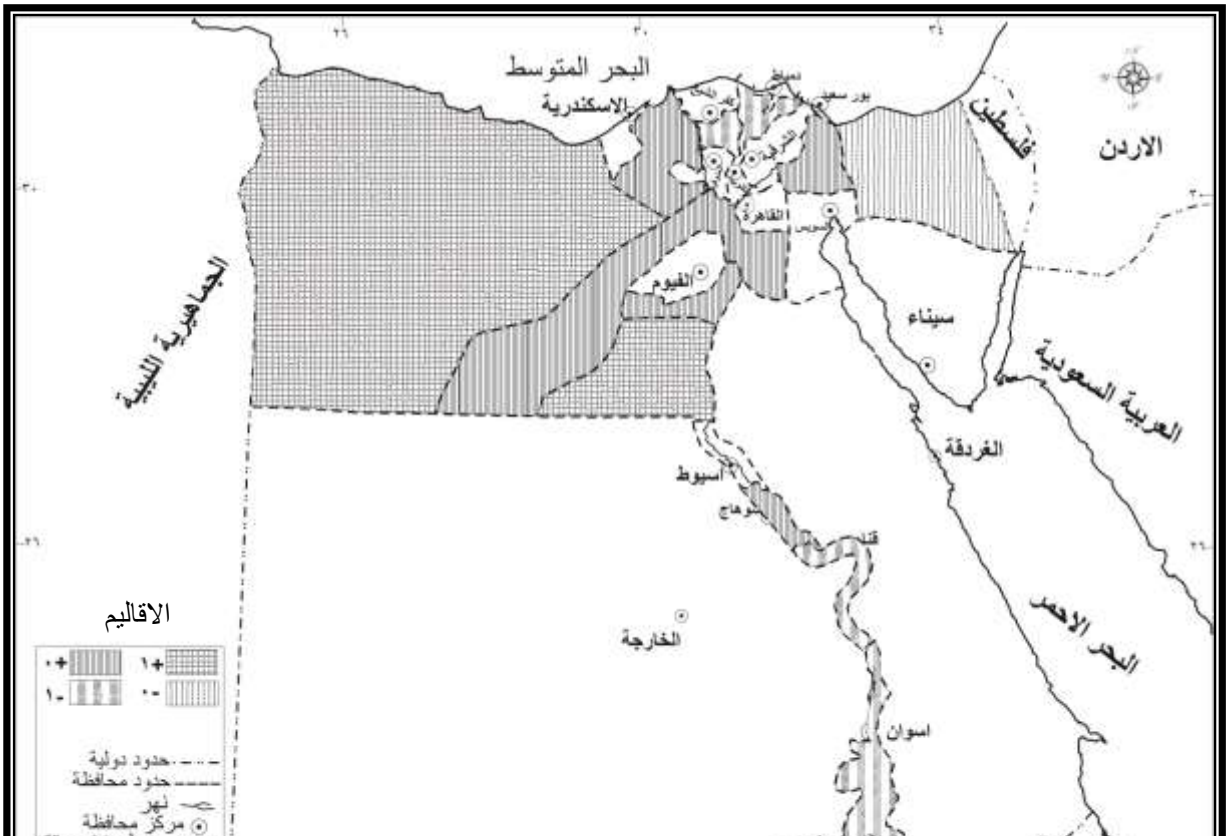

المصدر / من عمل الباحثة ، بالاعتماد على نتائج التحليل الاحصائي

٣- التحليل الإحصائي لمستوى التعليم في ريف مصر

باستخدام التحليل ألعاملي وبالاعتماد على المتغيرات ذاتها التي اعتمدت في مناطق الحضرية، وكانت النتيجة إن قلصت المتغيرات إلى عاملين وهما:

العامل الأول : عامل مستوى التعليم في الريف

فسر الأول (٥٧.١%) من مجموع التباين الكلي في مصفوفة المتغيرات وقد أظهر هذا العامل ارتباطاً قوياً مع معدل القراءة والكتابة (-٠.٩) ونسبة الأميين بين البالغين (٠.٩) والحاصلين على مؤهل متوسط (-٠.٧) ومعدل طالب / صف (٠.٨) وطالب / مدرس(٠.٨) وتلميذ / معلم (٠.٨) وتلميذ / صف (٠.٨) ونظراً لارتباط هذا العامل بمتغيرات تعكس مستوى التعليم عموماً سمي هذا العامل ب(**مستوى التعليم في الريف**). وبالاعتماد على هذا العامل صنفت منطقة الدراسة إلى أربع أقاليم الإقليمان الأول والثاني صنفا ضمن الأقاليم الأقل حظاً في التعليم وشمل ذلك المناطق الريفية في محافظات (المنيا، البحيرة، قنا ، سوهاج ، بني سويف، الجيزة) ضمن الإقليم الأول، وريف محافظات (الدقهلية الغربية وأسوان ومطروح) ضمن الإقليم الثاني، أما الإقليمان الثالث والرابع وهما الأفضل بمستوى التعليم وشمل ذلك ريف محافظة الاسماعلية ضمن الإقليم الثالث، وشمال سينا ضمن الإقليم الرابع.

خارطة (٥) مستوى التعليم في المناطق الريفية

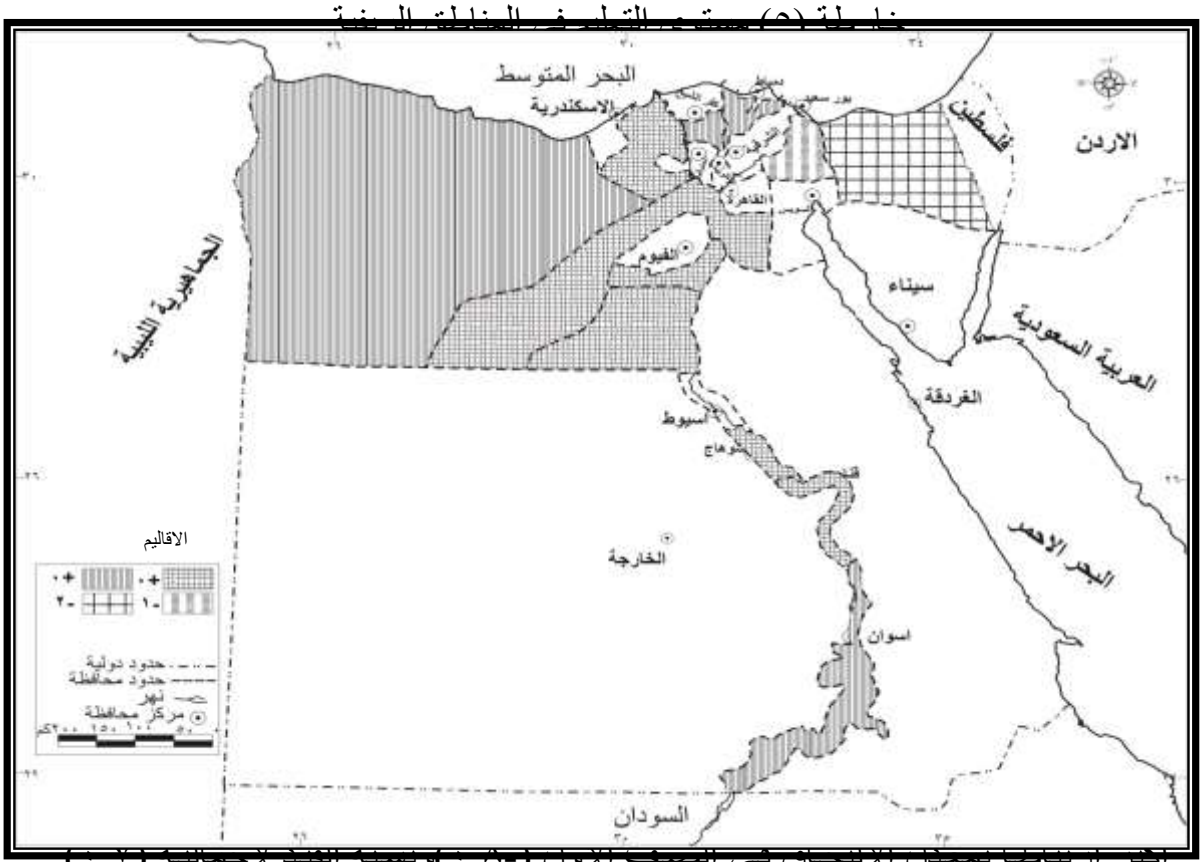

المصدر / من عمل الباحثة ، بالاعتماد على نتائج التحليل الاحصائي

أكثر ارتباطاً بمعدل الالتحاق في الصف الأول (-٠.٨)ونسبة القيد الإجمالية (٠.٧) ومعدل تلميذ / صف (٠.٥) ولكون هذا العامل أكثر ارتباطاً بمتغير معدل الالتحاق

في الصف الأول سمي (**عامل الالتحاق بالتعليم الابتدائي)** واعتماداً على هذا العامل صنفت منطقة الدراسة إلى أربعة أقاليم. الإقليم الأول شمل محافظات (قنا ، الغربية، أسوان) وكان الأقل حظاً بمعدل الالتحاق بالتعليم الابتدائي إذ كان معدل الالتحاق في محافظات هذا الإقليم (٧٢.٩ ،٧٣.٣ ، ٧٤.٨)٪ على التوالي في حين إن نسبة القيد الإجمالية في هذا الإقليم كانت الأعلى إذ تراوحت ما بين (٨٠.٧ و٨٨) ٪ وهذا يعني رغم قلة الالتحاق بالمرحلة الأولى من التعليم إلا أن التسرب قليل في المراحل اللاحقة منه، في حين إن الإقليم الرابع صنف ضمن الأقاليم الأفضل من حيث معدل الالتحاق بالتعليم الابتدائي وشمل محافظة مطروح إذ وصل معدل الالتحاق فيها إلى (٩٧.٥٪) إلا إن نسبة القيد الإجمالية قد انخفضت لتصل إلى (٧٢.٣٪) مقارنة بالإقليم الأول، إما الإقليم الثاني والذي شمل محافظتي(الدقهلية سوهاج) كان الاكثر حظاً من سابقه إذ ارتفعت نسبة معدل الالتحاق فيهما فكانت (٨٠.٩ ٪) في محافظة سوهاج و(٧٨٪) في محافظة الدقهلية في حين إن نسبة القيد الإجمالية قد انخفضت لتصل (٧٥.٢و٧٩.٤) ٪ على التوالي، وكان الإقليم الثالث الذي شمل محافظات (البحيرة، الإسماعيلية، الجيزة، بني سويف، المنيا، شمال سينا) جيداً من حيث معدل الالتحاق إذ تراوح مابين (٧٤.٤ – ٩١.٨)٪ إلا إن نسبة القيد الإجمالية قد انخفضت لتصل مابين (٦٥.٣ -٨٠.٣)٪.

خارطة (٦) معدل الالتحاق بالتعليم الابتدائي في المناطق الريفية

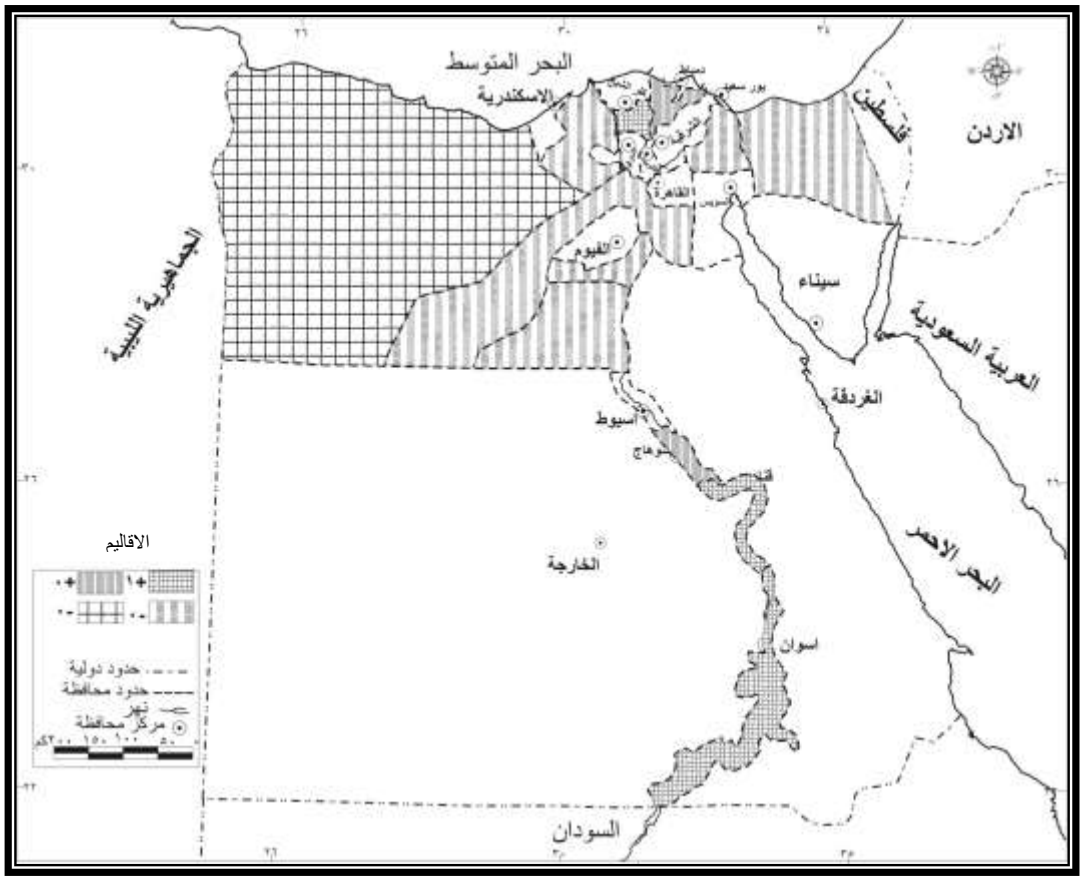

يستنتج مما سبق إن هناك تباينا في مستوى التعليم وان هذا التباين يأخذ نمطاً إقليميا واضحا، إذ إن مستوى التعليم ينخفض كلما اقتربنا من العاصمة بشكل عام، سواء على مستوى الريف أو الحضر، كما إن معدلات الالتحاق في الصف الأول الابتدائي يزداد في المناطق القريبة من العاصمة في ريفها وحضرها، وتقل النسبة كلما ابتعدنا عن المركز، إلا إننا نجد في الوقت نفسه إن نسبة القيد الإجمالية لجميع المراحل تقل في المحافظات القريبة من المركز وتزداد كلما ابتعدنا عنها وعلى مستوى الحضر والريف، وهذا يعني حدوث تسرب كبير للطلاب في مستوى التعليم وقد يعود سبب ذلك إلى وجود فرص عمل كثيرة في المجالات الخدمية والحرفية في هذه المناطق وذلك لكونها قريبة من المركز ومن المناطق السياحية مما يؤدي إلى ترك التعليم والعمل للحصول على الكسب المادي.

ولمعرفة مدى التباين في التعليم في ريف وحضر هذه المحافظات اعتمد على معامل ارتباط (سبيرمان) لحساب تلك العلاقة، فمن خلال حساب العلاقة بين الريف والحضر في (مستوى التعليم) العامل الأول وجد إن قيمة الارتباط كانت(٠.٧٩٧) وهذا يعني إن هناك تبايناً في مستوى التعليم بينهما، وان اقل المحافظات حظاً في مستوى التعليم مابين المحافظات كانت محافظة البحيرة في ريفها وحضرها، إما الأفضل فكانت محافظة شمال سينا وتليها محافظة الإسماعيلية وعلى مستوى الريف والحضر وقد احتلت محافظة المنيا المرتبة الخامسة مابين المناطق الحضرية إلا أنها تراجعت إلى المرتبة الحادية عشر ما بين المناطق الريفية.

الجدول (١) ترتيب المناطق الحضرية والريفية بحسب مستوى التعليم فيها

المحافظة	العامل الأول مستوى التعليم في الحضر	العامل الاول مستوى التعليم في الريف
شمال سينا	١	١
الإسماعيلية	٢	٢
مطروح	٣	٤
أسوان	٤	٦
المنيا	٥	١١
الغربية	٦	٣
الدقهلية	٧	٥
البحيرة	٨	٧
بني سويف	٩	٨
سوهاج	١٠	٩
قنا	١١	١٠
البحيرة	١٢	١٢

المصدر / من عمل الباحثة ، بالاعتماد على نتائج التحليل الاحصائي

وقد كان مقدار الارتباط ما بين الحضر والريف من حيث معدل الالتحاق بالتعليم الابتدائي (٠.٧٣٤) وهذا يعني إن هناك تبايناً في معدل الالتحاق ما بين الريف والحضر، وكانت محافظة مطروح الأفضل إذ أنها احتلت المرتبة الأولى ما بين المناطق

الريفية والثانية ما بين المناطق الحضرية، وقد كانت محافظة قنا الأقل إذ أنها احتلت المرتبة الأخيرة بالنسبة للمناطق الحضرية، والمرتبة الحادية عشر بالنسبة للمناطق الريفية، إما حضر المنيا فقد كان الأفضل مابين المناطق الحضرية إذ كانت بالمرتبة الأولى، إلا إن ريفها احتل المرتبة الخامسة مابين المناطق الريفية، وقد احتل ريف محافظة سينا المرتبة الثالثة مابين المناطق الريفية وحضرها احتل المرتبة الثامنة مابين المناطق الحضرية.

الجدول (٢) ترتيب المناطق الحضرية والريفية بحسب معدل الالتحاق بالتعليم الابتدائي

المحافظة	العامل الثاني معدل الالتحاق بالتعليم الابتدائي في الحضر	العامل الثاني معدل الالتحاق بالتعليم الابتدائي في الريف
المنيا	١	٥
مطروح	٢	١
بني سويف	٣	٦
البحيرة	٤	٢
الجيزة	٥	٧
الإسماعيلية	٦	٤
سوهاج	٧	٨
شمال سينا	٨	٣
الغربية	٩	١٢
الدقهلية	١٠	٩
أسوان	١١	١٠
قنا	١٢	١١

المصدر / من عمل الباحثة ، بالاعتماد على نتائج التحليل الاحصائي

الاستنتاجات

١- إن مستوى التعليم ينخفض في المناطق القريبة من العاصمة ويرتفع المستوى كلما ابتعدنا عن العاصمة، وان أفضل محافظة من حيث مستوى التعلم هي شمال سيناء إذ كانت القيمة الإجمالية لدليل التعليم (٠.٨١٦) ومعدل القراءة والكتابة(٨٤.٢ ٪) ونسبة الأمية بين البالغين (١٥.٨ ٪) والحاصلين على مؤهل متوسط (٥٣.٦٪)، والأقل مستوى هي محافظة البحيرة إذ كانت القيمة الإجمالية لدليل التعلم فيها(٠.٦٢٩) ومعدل القراءة والكتابة (٥٨.٦٪)، ونسبة الأمية بين البالغين(٤١.٤٪) والحاصلين على مؤهل متوسط (٢٠.٣ ٪).

٢- إن معدلات الالتحاق بالتعليم الابتدائي تزداد في المناطق القريبة من العاصمة وتقل النسبة كلما ابتعدنا عن العاصمة وأفضل المحافظات من حيث معدل الالتحاق هي محافظة مرسى مطروح بمعدل (٩٤.١) والأقل هي محافظة قنا بمعدل التحاق (٧٤.٢)

٣- نسبة القيد الإجمالية لجميع المراحل تقل في المناطق القريبة من العاصمة وتزداد كلما ابتعدنا عنها والمحافظة الأقل هي بني سويف إذ كانت نسبة القيد الإجمالية فيها (٦٦.٦ ٪) والأعلى هي أسوان بنسبة (٨٩٪) .
٤- هناك تباين في مستوى التعليم ما بين المناطق الحضرية وكانت اقل المناطق الحضرية من حيث مستوى التعليم هي محافظة البحيرة وقنا إذ كانت نسبة الأمية بين البالغين (٢٨.٣و٣١.٣) ٪ على التوالي ومعدل القراءة والكتابة بين البالغين (٧١.٧ و٦٨.٧)٪ والحاصلين على مؤهل متوسط (٣١.٥ و٣٣.٢) ٪، في كلا المحافظتين على التوالي ، وأفضل المناطق الحضرية هي محافظة شمال سينا إذ كانت نسبة الأمية بين البالغين(١٠.٤٪) ومعدل القراءة والكتابة بين البالغين (٨٩.٦٪) والحاصلين على مؤهل متوسط (٦٦.٢٪) .
٥- أما من حيث معدل الالتحاق بالتعليم الابتدائي فقد كانت اقل المناطق الحضرية هي مرسى مطروح وبمعدل التحاق (٩١.٣٪) والأفضل حضر سوهاج وبمعدل (١٠٧.٨٪) .
٦- كما ظهر تباين مابين المناطق الريفية من حيث مستوى التعلم وكان ريف محافظة المنيا الأقل حظاً إما ريف محافظة شمال سيناء فكان الأفضل ، إما من حيث معدل الالتحاق في التعليم الابتدائي فقد كان ريف قنا الأقل إذ كان معدل الالتحاق فيها ٧٢.٩ بينما كان معدل الالتحاق في ريف محافظة مرسى مطروح (٩٧.٥).
٧- كما إن مستوى التعليم متباين مابين الريف والحضر في المحافظة الواحدة فقد كان حضر محافظة المنيا بالمرتبة الخامسة مابين المناطق الحضرية إلا إن ريفها قد تراجع إلى المرتبة الحادية عشرة مابين المناطق الريفية ، كما إن ريف محافظة الغربية احتل المرتبة الثالثة من حيث مستوى التعليم بينما حضرها احتل المرتبة السادسة. إما من حيث معدل الالتحاق بالتعليم الابتدائي فقد كان حضر المنيا أفضل من ريفها إذ احتل المرتبة الأولى بينما الريف احتل المرتبة الخامسة ما بين المناطق الريفية أما شمال سينا فقد احتل حضرها المرتبة الثامنة بينما ريفها احتل المرتبة الثالثة ما بين المناطق الريفية.

مقترحات البحث

إن ما يمكن إن يقدمه البحث من مقترحات هو ليس لتطوير الجانب التعليمي في مصر فبالتأكيد إن من قام بإعداد هكذا تقارير قد قيم نتائجها وحدد مناطق الخلل ووضع الحلول ، كما أنهم الأفضل في وضع الحلول لأنهم أصحاب المشكلة ، لذا فان ما يمكن إن يخرج به البحث من مقترحات لمتطلبات إعداد تقارير تنمية محلية وهي:
١- إنشاء مركز أو وحدة في كل محافظة تعنى بالتنمية المحلية وإعداد تقارير تنموية عن المحافظة وعلى مستوى اصغر وحدة إدارية فيها.
٢- يكون مكان هذا المركز أو الوحدة في الجامعة طالما إن هناك جامعة في كل أومعظم المحافظات ، للافادة من الخبرات العلمية فيها.

٣- يكون أعضاء الوحدة أو المركز من كافة التخصصات (تعليم، صحة، إحصاء، اقتصاد، زراعة، وغيرها من التخصصات)
٤- ان يكون من بين أعضاء الوحدة أو المركز ممثل عن كل دائرة من دوائر المحافظة (التربية، الصحية، التخطيط العمراني، البلدية، الإحصاء، الزراعة،....) يكونون حلقة الوصل بين المركز وتلك الدوائر، لتهيئة البيانات الإحصائية المطلوبة من دوائرهم للمركز.

Education as an indicator of the development indicators
Study of the educational reality in Egypt
As a case study

By
Azhar.Slman. Hadi
Al asmaae - Education college
spatial research unit

Education is one of the basic requirements of the population,

which must be kept in the priorities of development plans, because provides all the institutions of the state competencies and expertise. geographical that have been taken from the education the subject of research. That education and include community school ,represents a large part of the population ,as required of educational institutions , including the distribution of these institutions constitute a raw material for geographical research.

the search taken education as an indicator of the development, depended Egypt as a case study, It relied on a statistical methods - factor analysis - in achieving results, a method supported by geographers in the study. Based on this statistical technique was possible to draw a map of the governorates of Egypt's education (twelve) through the analysis of the variables under study and the number of ten variables are:

1-Total value of the evidence of learning at the province level.
2 - the rate of literacy of the population over the age of 15 years.
3 - the total enrolment for all academic levels.
4 - rate of illiteracy among adults.
5 - who have average educational qualifications.
6 - gross enrolment ratio for primary school (enrolment rate in the first row)
7 - rate of educational indicators (student / teacher and student / teacher and pupil / class and student / class).
these variables reduced to two variables, first so-called factor (educational level) and the second factor (access to basis education.

In order to deepen in the differences in education between rural and urban areas in the provinces under study, were compared between urban and rural and with each other and the adoption of the technique Statistical himself in the analysis, and finally to determine the variation in the level of education between urban and rural areas adopted the correlation
. coefficient Spearman to know that a relationship

المصادر

١- صالح فليح حسن الهيتي((اراء في الجغرافية الاجتماعية التعليمية))،ص١٦٧، من كتاب قراءات في الجغرافية الاجتماعية التطبيقية، عبدالله الصنيع، مكتبة الطالب الجامعي، مكة المكرمة،.١٩٨٧
٢- دليل التنمية المحلية للمحافظات المصرية لعام ٢٠٠٥ برنامج الامم المتحدة الانمائي بالتعاون مع وزارة التخطيط والتنمية المحلية.
٣- نفس المصدر السابق.
٤-خليل ابراهيم السعادات، (بين التعليم والتنمية) مقالة من موقع الانترنت www.suhuf.net .sa/2005jaz/jun/7/rj10.htm.
٥- صالحة عبد الله يوسف ، التوافق بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات التنمية في سلطنة عمان ، ورقة مقدمة للورشة الاقليمية حول استجابة التعليم لمتطلبات التنمية الاجتماعية ، المنظمة الاسلامية للتربية والعلوم والثقافة (الايسيسكو) ، مسقط ١٧-١٨\ ١٢\ ٢٠٠٦ من موقع الانترنت(.www.mohe.neme/index.php?=com.
٦- التعليم والتنمية في المملكة العربية السعودية/sa/crp/Donload/Reseach www.kfupm.edu.
٧- خليل ابراهيم السعادات، مصدرسابق .
٨-صالحة عبد الله يوسف، مصدر سابق.
٩- التعليم والتنمية في المملكة العربية السعودية، مصدر سابق.
١٠-المصدر السابق نفسه.
١١- تقرير التنمية البشرية للمحافظات المصرية، مصدر سابق.
١٢- صالحة عبد الله يوسف، مصدر سابق.
١٣- www. Algomhuria .net.eg
١٤- وزارة حقوق الانسان اليمنية www.mhryemen.org
١٥- تقرير التنمية البشرية للمحافظات المصرية، مصدر سابق.